الأمناء

www.alomanaa.net

الأحد - ٢٣ أغسطس ٢٠٢٠ م- الموافق ٤ محرم ١٤٤٢ هـ

شعب الجنوب "شريك" والمملكة "حليف"

أ. د. عبدالناصر

هناك الكثير من شباب المقاومة في كل الجبهات بحاجة إلى تسجيل وترقيم ورواتب، وهم يقاتلون متطوعين منذ ٢٠١٥م وما بعده، وموعودون من الأشقاء في قيادة التحالف العربي باستيعابهم في إطار القوات الجنوبية النظامية وترقيمهم وصرف مرتباتهم وتدريبهم.

كل جنود الحزام والنخب والجيش والأمن والمقاومة الجنوبيين بحاجة إلى تأهيل وتدريب، فالأولى تدريب من قاتل ويقاتل في الجبهات، ومنهم من جرح أكثر من مرة وعاد إلى الجبهة.

يمكن أن يتم التسجيل بشكل رسمي من قبل الحزام أو النخب أو الجيش أو الشرطة ويمكن أن يشترط من كل محافظة عدد معين لضمان التمثيل الوطني للقوات المسلحة.

جنود القوات المسلحة الجنوبية بكل أشكالها (جيش وحزام ونخب ومقاومة وشرط... إلخ) خرجوا إلى الشوارع للقتال ضد المشروع (العفاشي- الحوثي- الإيراني) قبل أن يأتي التحالف وقبل أن يدخل عدن.

جميع أفراد قوات المقاومة الجنوبية (جيش وحزام ونخب ومقاومة وشرط... إلخ) تم استيعابهم في قوات نظامية من قبل التحالف العربي وتم تدريبهم ودعمهم أيضاً من قبل التحالف العربي قبل أن يتشكل المجلس الانتقالي بسنوات.

كل هذه القوات الجنوبية عملت وتعمل تحت مظلة التحالف العربي، وجنباً الى جنب مع قواتها من حدود السعودية شرقاً إلى حدود الساحل الغربي شمالا داخل وخارج الحدود الجغرافية لجنوب عام ٩٠م، ضمن مشروع الدفاع عن الأمن القومي العربي الكبير وتحت مظلة التحالف العربي.

المجلس الانتقالي الجنوبي وعامة شعب الجنوب يرحب بأي استيعاب جديد في صفوف قواته المسلحة التي ستساهم في نشر الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والدفاع عن الأمن الوطني والقومي. المجلس الانتقالي لم يختر في السابق ولم يعترض على أي جنوبي يرغب في الالتحاق في الخدمة العسكرية فالوطن بحاجة لشبابه والمجلس منذ أن تأسس شجع ولا زال يشجع على هذا الأمر.

نحن نرحب بأي تجنيد جديد لشبابنا، ولكن حسب الأبواب المتعارف عليها، وهي (قيادة المنطقة الرابعة العسكرية وقيادة الجيش الجنوبي وقيادة الحزام الأمني وقيادة النخب وقيادة الأمن) أما التجنيد خارج هذه المؤسسات فلا أعتقد أنه أمر حكيم. وسؤال كبير يطرح: إذا لم يكن تبعا لهذه المؤسسات فمن يتبع وفي هذا التوقيت؟

شباب الجنوب بحاجة إلى التدريب والتأهيل في كل المجالات لصناعة المستقبل والمشاركة في معركة التنمية وليس في المجال العسكري فقط.

شعب الجنوب وممثله المفوض - المجلس الانتقالي الجنوبي - تعامل ويتعامل مع شركاء التحالف العربي ككتلة ومنظومة عربية واحدة بأهداف موحدة ولا يؤمن بأي تقسيم أو تصنيف أو تمييز داخل إطار التحالف.

الجيش الجنوبي المسرح قسرياً والمقاومة الجنوبية بكل أشكالها وتسمياتها (تصحيح المسار، حتم، مقاومة، حراك جنوبي بكل أشكاله السلمية والعسكرية) كان موجودًا على الأرض يقاوم الاحتلال الشمالي ويرفض الوحدة المفروضة بالقوة مسنودًا بالغالبية العظمى من شعب الجنوب منذ عام ١٩٩٤م.

علم الجنوب وشعار فك الارتباط قاتلنا ولا زلنا نقاتل تحت ظله منذ عام ١٩٩٤م، لم نتغير ولم نتلون، لم نخدع أحدًا ولم ندلس على أحد، وعلى العالم أن يتقبلنا كما نحن لا كما تريد بعض القوى والأطماع.

إدارة الجنوب "كشركاء" خيار توافقنا عليه في اتفاق الرياض، ولا زلنا نعتقد أنه حل ممكن إذا لم يستخدم لتغيير الواقع على الأرض ضد مصلحة شعب الجنوب.

تأتينا إشارات من هنا وهناك سلبية تمس مشاعر شعب الجنوب وحريته وكرامته وسيادته على أرضه، هي ما يخلق كل هذا التوتر في المناطق المحررة، وعلى مرسليها - بوعي أو بدون وعي، بقصد أو بدون قصد، بسوء نية أو بحسن نية - أن يتوقفوا ويراعوا مصلحة الجميع، المنطقة ليست بحاجة إلى المزيد من تأجيج الصراعات، يمكننا مراعاة المصالح الوطنية والإقليمية والدولية وخلق منطقة سلام وأمن واستقرار فقط بالحوار وعدم تعسف الواقع.

ننهي الحرب ثم نحل قضية الجنوب حلا عادلا ومنصفا يرضي شعب الجنوب إما سلمياً بالتفاوض أو ديمقراطياً بالاستفتاء، إلى ذلك الحين اتفقنا على الاصطفاف ضد المشروع الحوثي الفارسي التوسعي، ولا زلنا متمسكين بهذا الاتفاق وأوفياء له، أما الجنوب فهو لشعب الجنوب ولن نقبل المساومة على ذلك، نفنى قبل أن يُمس، صبرنا على احتلال بريطانيا ١٢٩ سنة وصبرنا على ظلم ذوي القربى والاحتلال الشمالي ٢٩ سنة ولا زلنا نستطيع أن نصمد ١٠٠ سنة بسهولة إذا تطلب الأمر، فنحن شعب صبور ولكن مقاوم جبار وعنيد.

رئيس سابق لجامعة عدن دون مرتب منذ عام 98م

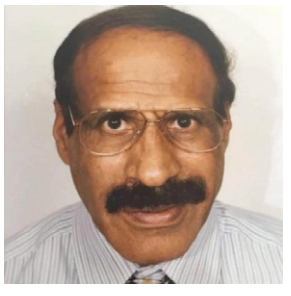

الأمناء / خاص :

ما زال البروفيسور أ.د. محمد سعيد العمودي، رئيس جامعة عدن الأسبق، دون راتب شهري أو أي مستحقات مالية، عقب قطعها عام ١٩٩٨م.

وقال الإعلامي معروف سالم بامرحول في منشور على مواقع التواصل الاجتماعي: "إن الرئيس الراحل علي عبدالله صالح أصدر قرارا بعزل العمودي من رئاسة جامعة عدن، بسبب رفضه تنفيذ توجيهات الأول بقبول (عساكر وضباط) للدراسة في كليات جامعة عدن لا توجد لديهم شهادة الثانوية العامة، وكذا رفضه منح بعض أعضاء الهيئة التعليمية الدرجات والألقاب العلمية لافتقارهم للشروط العلمية المطلوبة التي تؤهلهم لاستحقاق تلك الدرجات والألقاب".

و أ ضاف : "اتفقت مع صديقي العالم الكيميائي الأستاذ الدكتور محمد سعيد العمودي لحظة عودته من العاصمة الرياض إلى مدينة جدة سوف يسلمني ملفا متكاملا يحتوي على وثائق هامة بقضية توقيف راتبه ومستحقاته المالية لغرض نشرها".

واختتم قائلا: "يلعن أبوها بلد لا تحترم مكانة ولا كفاءة قامة وطنية علمية رفيعة بحجم البروفيسور الدكتور محمد سعيد العمودي في حين يتم منح درجة سفير وجواز دبلوماسي أحمر وراتبًا بالدولار وسيارات فارهة ومزايا وحياة مخملية ناعمة لحثالات البشر شلة مهند والمطبلين!".

(نبيل القعيطي).. شخصية العام 2019م

عدن /الأمناء / خاص :

منحت مؤسسة "لأجلك يا عدن" درع الشهيد الخالد نبيل القعيطي "شخصية العام ٢٠١٩ للعمل الإنساني".

وما زالت قضية الشهيد نبيل القعيطي، المصور العالمي، قيد التحقيقات الأمنية التي لم تكشف بعد ما توصلت بشأن مقتله رغم تشكيل لجنة متابعة لقضيته وعُقدت سلسلة اجتماعات وأصدرت بيانات وتوقفت اللجنة عن أي إصدار بالمستجدات في القضية.

كما أن رفاق ومحبي وذوي الشهيد رفضوا إقامة أي مجلس عزاء أو تأبين قبل الوصول إلى القتلة والكشف عنهم.

واستشهد نبيل القعيطي برصاصات غادرة في ٢ يونيو ٢٠٢٠ قبالة منزله بدار سعد.

المقال الاخير

إضراب المعلمين بين الحق والمسؤولية

د. عيدروس النقيب

يدخل إضراب المعلمين، الذي دعت إليه نقابة المعلمين الجنوبيين، مرحلة حرجة مع اقتراب موعد بدء العام الدراسي الجديد، ما يضع الجميع، معلمين وأولياء أمور ومسؤولين تربويين، أمام تحد خطير يستدعي التوقف الجاد والمسؤول من أجل حل متوازن يُنصف أصحاب الحق ويعيد العملية التربوية والتعليمية إلى مسارها الطبيعي.

يتداخل في هذه القضية عددٌ من المؤثرات والعوامل: أولها حق المعلم في الحصول على مستحقاته المتأخرة بما فيها التسويات التي ينبغي أن تتناسب مع معدل التضخم المتصاعد وارتفاع الأسعار ومعها كل متطلبات الحياة، وثانيها مخاطر توقف العملية التعليمية والتربوية على الأجيال التي يفترض أن تكون في مقاعد التعليم طوال أيام السنة الدراسية، وثالثها العوامل الطارئة سواء على الصعيد العالمي، وأعني وباء كورونا، أو على الصعيد المحلي: الحرب وتداعياتها وغياب الدولة والإصرار على تغييبها، وكل هذه العوامل تصنع لنا تلك اللوحة المعقدة والمؤلمة لكل ذي صلة بالتعليم والتربية ومخرجاتهما.

لنناقش المسألة بجميع أبعادها بعيداً عن بازار المزايدات والتمترسات من خلال المعطيات التالية:

١. مطالب المعلمين حقٌ مشروعٌ لا يقبل الإنكار ولا الاستنكار، وأزمتهم جزء من أزمة المستحقات المتعلقة بجميع الموظفين الحكوميين عسكريين ومدنيين.

٢. الاعتصام والإضراب وكافة أشكال الاحتجاج للمطالبة بالحقوق القانونية حقٌ مشروع، لكنه لا بد أن يأخذ مراحل من التنبيهات والتدرج والتصعيد لمنح الفرصة لمن يتعلق به الأمر ليتخذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة أسباب الاحتجاج، وهو ما يستدعي من نقابة المعلمين الجنوبيين مراجعة هذه الجزئية حتى تكتسب المزيد من مشروعية الإضراب.

٣. وإذا كان الإضراب حقاً مشروعاً فإن ما هو أهم أن الجهة المعنية بمعالجة أسبابه لا تعير أذنا صاغية لأي من أسباب هذه القضية، فالمتضرر الأول من الإضراب هم التلاميذ الذين لا ذنب لهم فيما يعانيه معلموهم من مآسٍ وآلام بسبب فشل الدولة في القيام بوظائفها، أما المسؤولون الحكوميون فلا علاقة لهم لا بمعاناة المعلمين ولا بتوقف العملية التعليمية عامة، وهو ما ينبغي أن يأخذه الزملاء المعلمون بعين الاعتبار وهم يطالبون بمستحقاتهم المشروعة حتى لا ينزلون عقابهم على من لا ذنب له في معاناتهم.

٤. وإذا كان الحديث عن وباء كورونا منسيًّا في بلادنا فإنه من نافلة القول أن استئناف العام الدراسي وحتى في حالة رفع المعلمين لإضرابهم يقتضي التحسب لما لهذه القضية من علاقة بالعملة التربوية وبمصير التلاميذ الصغار، فإن الأمر يستدعي ممن سيتولى حقيبة التربية والتعليم، سواء في هذه الحكومة المغتربة أو في حكومة الكفاءات التي تتعثر عملية ولادتها، أن يفكر بالمسؤولية الجسيمة التي تقع على عاتقه إزاء حياة أبناء وبنات البلد من المنخرطين في عملية التعليمية.

وباختصار شديد فإن الحل العاجل والنهائي لأزمة التعليم وإضراب المعلمين هو صرف المستحقات الجارية والمتأخرة لكل العاملين في ميدان التربية والتعليم وكل الموظفين الحكوميين من المدنيين والعسكرين، والكف عن التباهي بأن الحكومة تدفع المرتبات كل ستة أشهر وتجعل من الحدث خبراً عاجلاً وكأنها أطلقت صاروخاً فضائيا لغزو كوكب زُحل أو صنعت محطة نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية.

امنحوا المعلمين مستحقاتهم مثلما تأخذون ما تستحقون وما لا تستحقون أنتم وأولادكم وزوجاتكم وأقاربكم الذين عينتموهم في أرفع المواقع وأكبر المناصب ومعظمهم لا يؤدون عملا يستحقون عليه ١٠٪ مما يتقاضون.